رابعا: اقتراب تحليل النظم (السياسة كمخرج للنظام السياسي): أحدثت الثورة السلوكية قطيعة معرفية مع المنهجية التقليدية في السياسة وأعادت تعريف وتشكيل المكونات الأساسية لعلم السياسة وطرحت وحدات جديدة للتحليل السياسي، فبعد أن كان علم السياسة هو علم القوة أو الدولة أو السلطة، أصبح مع السلوكيين هو علم التخصيص السلطوي للقيم وبذلك تم تجاوز وحدات التحليل السابقة التي كانت ممثلة في الدولة أو الحكومة أو الأمة أو المؤسسة إلى وحدات تحليل جديدة استوعبت السابق دون أن تلغيه وأصبح مفهوم النظام السياسي يعني أن العملية السياسية تتخذ من خلال الجماعات غير الرسمية وتوجهات الرأي العام، والعلاقات الرسمية، وبذلك تغيرت بؤرة السياسة العامة من كونها تركز على الهياكل والأشكال أو الثوابت العامة مثل:الدساتير والمؤسسات إلى مجال جديد يركز على الحركة والعملية والفعل السياسي.[1]

وينظر هذا الاقتراب إلى السياسة العامة على أنها مخرج للنظام السياسي، فهي تعبر عن استجابة النظام السياسي للقوى البيئية التي تؤثر عليه، ويعبر ع ن هذه القوى بالمدخلات (مطالب، احتجاجات، تأييدات) والبيئة هي كل ما يقع خارج الحدود التحليلية للنظام السياسي. أما النظام السياسي فهو مجموعة الأبنية والعمليات المترابطة التي تعمل سلطويا على تخصيص كل ذي قيمة للمجتمع، والمخرجات هي التخصصات السلطوية للأشياء ذات القيمة وهي التي تكون السياسة العامة ويقوم التحليل على المقدمات التالية[2]:

---

[1] – منصف السلمي، **القرار السياسي الأمريكي**، ط1،(باريس:مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997)، ص.11.

[2] – السيد عبد المطلب غانم، **مرجع سبق ذكره**، ص.73.

– من المفيد أن ننظر إلى الأنشطة المتعلقة بالسياسة العامة كنظام للسلوك الفعل.

– يتميز النظام السياسي عن البيئة التي يوجد فيها ويكون مفتوحا للتأثيرات الواردة منها، وهو مجرد (نظام استجابة) لا نظام مبادأة.

– يمكن تفسير التباينات في أبنية وعمليات ومحتوى السياسة العامة كجهود بديلة (ايجابية وبناءة) يقوم بها أعضاء النظام السياسي من أجل تنظيم الضغط الوارد من البيئة (مجتمعية ودولية) ومن اجل التعامل معها.

– قدرة النظام على البقاء في مواجهة الضغوط في وجود وطبيعة المعلومات والتأثيرات الأخرى التي تعود إلى الفاعلين وصانع القرار فيه.

– قدرة النظام على إحداث تغير تنموي دالة في قدراته وقدرات النظم المجتمعية الأخرى، والتعاضد بين كلا النوعين من القدرات.

هكذا توجه نظرية النظم الباحث إلى دراسة تأثير الظروف البيئية وخصائص النظام السياسي على محتوى السياسات العامة، ثم تأثير هذه الأخيرة على البيئة والنظام السياسي.[1]

خامسا: السياسة العامة امتداد معدل للماضي: حسب هذه النظرية لا يقوم صانع السياسات بإعداد برامج جديدة تماما، و إنما يكتفي بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلا من سياسات و برامج، و محاولة تحسين الوضع بصورة آنية وجزئية[1].

كما وضح المفكر السياسي جارلس لندبلوم. CHARLES LINDBLOM في مقالته" علم التخبط العشوائي" أن هناك محددات ثلاثة: الوقت، التكلفة، و توافر

---

[1] – كمال المنوفي، **مرجع سبق ذكره**، ص.18.

(1)– نور الدين دخان، **مرجع سبق ذكره**، ص.55.

المعلومات. و هي تحول دون تمكن المؤسسات المنوط بها وضع السياسات العامة من القيام بنظرة متجددة سنويا لكل البدائل المتاحة للسياسات العامة[2].

إن هذا النمو التراكمي في السياسات العامة يحدث في واقع الحال كما يشير لنبدبلوم إلى عدة اعتبارات هي:[3]

– لا يتوفر الزمن أو المال أو المعلومات مما يمكن من الدراسة و الاستقصاء سنويا لكل البدائل المتاحة. إضافة إلى أن هذا التقصي يحتاج إلى كم هائل من المعلومات المتصلة بكل بديل من البدائل، وهي ليست متوفرة في معظم الحالات.

– إن القائمين على وضع السياسة العامة يقبلون من حيث المبدأ شرعية السياسات العامة الماضية، و يخشون الآثار التي قد تترتب على السياسات الجديدة.

– عادة ما تكون هناك استثمارات كبيرة وضعت للسياسات العامة قيد التنفيذ، الأمر الذي يجعل أية تحولات جذرية من الأمور الصعبة. لهذا فإن بدائل السياسات العامة التي يمكن قبولها، وهي تلك البدائل التي لا تعدو أن تكون تعديلات جزئية على سياسات حالية أو سابقة.

– إن الاتفاق يكون سهلا بين المؤسسات المعنية بوضع السياسات العامة في حالة أن الأمر لا يعدو أن يكون إضافة أو حذفا في السياسات الحالية أو السابقة، بينما يكون الاتفاق صعبا في حالة أن المطلوب تحولات جذرية في السياسات العامة، و لذلك يكون الميل بصفة عامة نحو استمرارية السياسات الحالية بعد إجراء بعض التعديلات عليها تجنبا للنظر في بدائل جديدة قد يكون سببا للاختلاف و الصراع.

---

(2)– أحمد مصطفى الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص.120.

(3)– حسن أبشر الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص.103.

تلك هي مجموعات النماذج المستخدمة في الاقتراب من السياسة العامة، والأحق أن كلا منهما يطرح رؤية معينة للسياسة العامة من حيث كيفية إعدادها والآثار التي تطرحها ونظرا لكون السياسة العامة تجمع في الغالب بين التخطيط الرشيد والتعديل الجزئي والمؤشرات المؤسسية والعوامل البيئية وتفضيلات النخبة الحاكمة والتنافس بين الجماعات المصلحية، فإن الدراسة العلمية الجادة لها لا تتأتى عبر منهج واحد وإنما باستخدام تركيبة منهجية من عدة نماذج .

سادسا: مقترب إدارة الدولة والمجتمع

سابعا: الاتجاه العقلاني:

ثامنا: الاقتصاد السلوكي: الاقتصاد السلوكي هو تخصص يدرس كيفية تأثير العوامل النفسية على صنع القرار الاقتصادي في كل من الأفراد والمؤسسات. يتناقض الاقتصاد السلوكي دائمًا مع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، والذي يقوم على افتراضات أن الناس سيكونون دائمًا عقلانيين في اتخاذ قراراتهم، واتخاذ أفضل الخيارات لمصالحهم ، وكذلك تعديل أفكارهم ومعتقداتهم عند مواجهتهم بمعلومات جديدة.

ومع ذلك ، يعتقد الاقتصاديون السلوكيون أن الناس يرتكبون أخطاء منهجية وغالبًا ما يميلون إلى اتخاذ قرارات غير عقلانية بناءً على تفضيلاتهم غير المستقرة أو بيئتهم. باختصار، يعتبر الاقتصاد السلوكي الناس بشرًا يمكن لعواطفهم أو ميولهم أو تحيزاتهم أن تؤثر على صنع القرار في الجوانب الاقتصادية. بقبول هذا الواقع، يمكن دمج الحقائق النفسية للإنسان في نماذج اقتصادية مختلفة

يعتبر الاقتصاد السلوكي أحدث فروع علم الاقتصاد الحديثة، ويقوم على دراسة تأثير العوامل النفسية والمعرفية والعاطفية والثقافية والاجتماعية على قرارات الأفراد والمؤسسات .

لا تكون التدخلات السلوكية مطلوبة لذاتها، بل يتم استخدامها بالتوازي مع تنفيذ السياسات العامة والسياسات الاقتصادية، بغرض زيادة فعاليتها.

تبنت العديد من دول العالم السياسات السلوكية لتعزيز فعالية السياسات العامة.

تتجه بعض الدول العربية نحو تبني السياسات السلوكية، حيث أنشأت هيئات ومراكز تستهدف تطبيق هذا النوع من السياسات لتعزيز فعالية السياسات العامة.

يتم استخدام الاقتصاد السلوكي من خلال ما يعرف بوحدات التبصر أو الوحدات السلوكية أو وحدات الوكز.

تقوم وحدات التبصر بتوليد وتطبيق الرؤى السلوكية لإثراء السياسات العامة (بما فيها السياسات الاقتصادية) باتباع أسس الاقتصاد السلوكي ونظرية الوكز[4].

[4] - صندوق النقد العربي، الاقتصاد السلوكي، https://www.amf.org.ae/ar/news/13-10-2023/sndwq-alnqd-alrby-yusdr-drast-hwl-astkhdam-alaqtsad-alslwky-fy-tsmym-alsyasat